

## كتاب الصيد

### فوائد

إبراهيمها : حد « الصيد » ما كان ممتنعاً حلالاً ، لا مالك له .

قاله ابن الفتح في مطلقه .

وقيل : ما كان متوحشاً طبعاً ، غير مقدور عليه ، ما كولا بنوعه .

قال الزركشي : هذا الحد أجود .

الثانية : الصيد مباح لقاصده . على الصحيح من المذهب . واستحبه ابن

أبي موسى . ويكره لهواً .

الثالثة : الصيد أطيب المأكول . قاله في التبصرة .

وقدمه في الفروع .

وقال الأزجي في نهايته : الزراعة أفضل المكاسب .

وقال في الفروع - في « باب من تقبل شهادته » - قال بعضهم : وأفضل

المعاش التجارة .

قلت : قال في الرعاية الكبرى : أفضل المعاش : التجارة ، وأفضلها في

البز والطر ، والزرع ، والفرس والماشية . وأبغضها : التجارة في الرقيق والصرف .

انتهى .

قال في الفروع ، ويتوجه قول : الصنعة باليد أفضل .

قال المروزي : سمعت الإمام أحمد رحمه الله - وذكر المطاعم - يفضل عمل اليد

وقال في الرعاية أيضاً : أفضل الصنائع الخياطة . وأدناها : الحياكة ، والحجامة

ونحوها . وأشدها كراهية : الصبغ ، والصبغة ، والحداة ، ونحوها . انتهى .

ونقل ابن هانيء : أنه سئل عن الخياطة ، وعمل الخوص : أيهما أفضل ؟

قال : كل مانصح فيه فهو حسن .

قال المروزي : حَتَّى أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَى لُزُومِ الصَّنَمَةِ ، لِلْخَيْرِ (١) .

الرابعة : يستحب الغرس والحِث .

ذَكَرَهُ أَبُو حَفْصٍ وَالْقَاضِي . قَالَ : وَاتَّخَاذَ الْغَنَمِ .

قَوْلُهُ ﴿ وَمَنْ صَادَ صَيْدًا ، فَأَذْرَكَهُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً : لَمْ يَحِلَّ إِلَّا بِالذَّكَاةِ ﴾ .

مراده بالاستقرار : بأن تكون حركته فوق حركة المذبوح مطلقاً ، وأن يتسع الوقت لتذكيته .

فإذا كانت حركته فوق حركة المذبوح ، واتسع الوقت لتذكيته لم يباح إلا بالذكاة . على الصحيح من المذهب .

جزم به الخرقى فى الخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم . وصححه فى النظم ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والفروع ، وغيرهما .

واختاره ابن عبدوس فى تذكرته ، وغيره .

وعنه : يحل بموته قريباً . اختاره القاضى .

وعنه : دون معظم يوم .

جزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاويين .

وفى التبصرة : دون نصف يوم .

وأما إذا أدرك وحركته كحركة المذبوح ، أو وجدته ميتاً . فيأتى فى كلام المصنف .

(١) روى البخارى عن المقدم بن معد يكرب - مرفوعاً - « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده . وإن نبي الله داود عليه السلام - كان يأكل من عمل يده »

خاتمة : لو اصطاد بآلة مغصوبة : كان الصيد للمالك .

جزم به ناظم المفردات . وهو منها .

وتقدم ذلك مستوفى محرراً في « باب الغصب » .

قوله ﴿ فَإِنْ خَشِيَ مَوْتَهُ ، وَلَمْ يَجِدْ مَا يَدُّ كَيْهِ بِهِ : أَرْسَلَ الصَّائِدَ لَهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَقْتُلَهُ . فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ .

كالمتردية في بئر . واختاره الخرقى .

قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والراعيين ، والحاويين : فإن لم يجد ما يدبجه به ، فأشلى الجراح عليه ، فقتله : حلّ أكله في أصح الروايتين .

وصححه في التصحيح أيضاً .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

قال في التبصرة : أباحه القاضي ، وعامة أصحابنا .

وهو من مفردات المذهب .

والرواية الأخرى : لا يحل حتى يزكّيه . وهو المذهب .

قدمه في المحرر ، والفروع .

وصححه الناظم .

واختاره أبو بكر ، وابن عقيل .

قال الزركشي : هو الراجح . لظاهر حديث عدي بن حاتم ، وأبي نعلبة

الخشني رضي الله عنهما (١) .

(١) عن أبي نعلبة الخشني رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

« إذا أرسلت كلبك المعلم فاذا ذكر اسم الله . فإن أمسك عليك . فأدر كته حيا =

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، وَتَرَكَهُ حَتَّى مَاتَ : لَمْ يَحِلَّ ﴾ .

وهذا مبنى على الرواية التي اختارها الخرقى . وهو الصحيح عليها .

واختاره المصنف ، والشارح ، وأبو الخطاب في الهداية .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

وقال القاضى : يحل .

قال الشارح : وحكى عن القاضى ، أنه قال فى هذا : يتركه حتى يموت

فيحل . انتهى .

قال فى الهداية ، فقال شيخنا : يحل أكله .

قال الزركشى : أظن اختاره القاضى فى المجرى .

وأطلقهما فى المذهب ، والرعايتين ، والحاويين .

فأمره : لو امتنع الصيد على الصائد من الذبح ، بأن جعل يعدو منه يومه حتى

مات تعباً ونصباً ، فذكر القاضى : أنه يحل .

واختار ابن عقيل : أنه لا يحل . لأن الإتعاب يعينه على الموت . فصار كالماء .

وظاهر الفروع : الإطلاق .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَثْبَتَهُ ، ثُمَّ رَمَاهُ آخِرُ قَتْلِهِ : لَمْ يَحِلَّ .

وَلِمَنْ أَثْبَتَهُ قِيمَتُهُ مَجْرُوحًا عَلَى قَاتِلِهِ . إِلَّا أَنْ يُصِيبَ الْأَوَّلُ مَقْتَلَهُ

== فاذبحه . وإن أدركته قد قتل ولم يأكل منه ، فكله . فإن أخذ الكلب ذكاة »

متفق عليه .

وعن عدى بن حاتم رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « ما علمت

من كلب أو باز ، ثم أرسلته ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ما أمسك عليك . قلت :

وإن قتل ؟ قال : وإن قتل ولم يأكل منه . فإمساكك عليك » رواه الإمام أحمد

وأبو داود .

دُونَ الثَّانِي ، أَوْ يُصِيبَ الثَّانِي مَذْبَحَهُ : فَيَحَلُّ . وَعَلَى الثَّانِي مَا خَرَقَ مِنْ جِلْدِهِ \* .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

ويحتمل أن يحل مطلقاً . ذكره في الواضح .

وقال في الترغيب : إن أصاب مذبحه ، ولم يقصد الذبح : لم يحل . وإن قصده

فهو ذبح ملك غيره بلا إذنه ، يحل . على الصحيح .

مأخذهما : هل يكفي قصد الذبح أم لا بد من قصد الإحلال ؟ .

قوله « وعلى الثاني : ما خرق من جلده » .

يعني : إذا أصاب الأول مقتله . أو كان جرحه موجباً ، أو أصاب الثاني

مذبحه . وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المعنى - فيما إذا أصاب الثاني مذبحه - عليه أرش ذبحه ، كما لو ذبح

شاة لغيره .

قال الزركشي : وهو أصوب في النظر .

قال في المنتخب : على الثاني ما نقص بذبحه ، كشاة الغير .

وقال في الترغيب : وعلى الثاني ما بين كونه حياً مجروحاً وبين كونه مذبحاً .

وإلا قيمته بجرح الأول .

### فوائد

الأولى : لو أدرك الأول ذكاته ، فلم يذكه حتى مات ، فقيل : يضمه .

كالأولى .

قدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وصححه في تصحيح المحرر .

واختار المجد في محرره : يضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرح الأول ، لا غير .

قال في الفروع : وهو أولى .

وقال القاضي : يضمن نصف قيمته مجروحاً بالجرحين ، مع أرش ما نقصه

بجرحه .

وأطلقهن في المحرر ، والفروع ، والزرکشی .

فلو كانت قيمته عشرة ، فنقصه كل جرح عشرأ : لزمه على الأول تسعة .

وعلى الثاني : أربعة ونصف . وعلى الثالث : خمسة .

فلو كان عبد أو شاة لا غير ، ولم يوجباه وسرياً : تعين الأخيران . ولزم الثاني

عليهما ذلك .

وكذا الأول على الثالث ، وعلى الثاني بقية قيمته سليماً .

الثانية : لو أصاباه معاً ، حل بينهما : كذبجه مشتركين .

وكذا لو أصابه واحد بعد واحد ، ووجداه ميتاً وجهل قاتله . فإن قال الأول :

أنا أثبتته ، ثم قتلته أنت فتضمنته : لم يحمل . لانفاقهما على تحريره . ويتحالفان .

ولا ضمان .

فإن قال : لم تثبته قبل قوله . لأن الأصل الامتناع . ذكر ذلك في المنتخب .

وقال في الترغيب : متى تشاقا في إصابته وصفتها ، أو احتمل إثباته بهما أو

بأحدهما لا بعينيه : فهو بينهما .

ولو إن رمى أحدهما لو انفرد أثبتته وحده . فهو له . ولا يضمن الآخر .

ولو إن رمى أحدهما موحياً ، واحتمل الآخر : احتمل أنه بينهما ، واحتمل

أن نصفه للموحى ، ونصفه الآخر بينهما .

ولو وجد ميتاً موحياً وترتبا ، وجهل السابق : حرم .

وإن ثبت بهما ، لكن عقب الثاني ، وترتبا ، فهل هو للثاني ، أو بينهما ؟  
يحتمل وجهين .

ونقل ابن الحكم : إن أصاباه جميعا ، فذكياه جميعا : حل . وإن ذكاه  
أحدهما فلا .

الثالثة : لو رماه فأثبتته : ملكه ، كما تقدم . ولو رماه مرة أخرى ققتله : حرم .  
لأنه مقدور عليه .

وهو المذهب بالشروط المتقدمة في أصل المسألة .

وقال القاضي في الخلاف : يحل . وذكره رواية .

وكذا لو أوحاه الثاني بعد إجماع الأول : فيه الروايتان .

قوله ﴿ وَمَتَى أَدْرَكَ الصَّيْدَ مُتَحَرِّجًا كَأَنَّ حَرَكَةَ الْمَذْبُوحِ : فَهُوَ

كَالْمَيْتِ ﴾ .

وكذا لو كان فوق حركة المذبوح ، ولكن لم يتسع الوقت لتذكيته .

﴿ وَمَتَى أَدْرَكَهُ مَيْتًا ، حَلَّ بِشُرُوطِ أَرْبَعَةٍ :

أحدها : أن يكون الصائد من أهل الذكاة ﴾ .

شمل كلامه البصير والأعمى . وهو صحيح . وهو المذهب .

وهو ظاهر كلامه في المعنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقطع كثير من الأصحاب بصحة ذكاته . منهم : صاحب الرعايتين ،

والحاويين . وقالوا : من حل ذبحه حل صيده .

وقال في الرعاية الكبرى ، قلت : ويحتمل في صيد الأعمى المنع .

وقيل : يشترط أن يكون الصائد بصيراً .

وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ فَإِنْ رَمَى مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٌّ صَيْدًا ، أَوْ أَرْسَلَ عَلَيْهِ جَارِحًا ،  
أَوْ شَارَكَ كَلْبُ الْمَجُوسِيِّ كَلْبَ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ : لَمْ يَحِلَّ ﴾  
بلا نزاع .

فأمره : لو وجد مع كلبه كلباً آخر ، وجعل حاله : هل سمي عليه أم لا ؟ وهل  
استرسل بنفسه أم لا ؟ أو جعل حاله مرسله ؟ هل هو من أهل الصيد أم لا ؟  
ولا يعلم أيهما قتله ، أو لم يعلم أنهما قتلاه معا أو علم أن المجهول هو القاتل : لم يبيح  
قولاً واحداً .

وإن علم حال الكلب الذي وجده مع كلبه ، وأن الشرائط المعبرة قد  
وجدت فيه : حل .

ثم إن كان الكلبان قتلاه معا : فهو لصاحبهما .  
وإن علم أن أحدهما قتله : فهو لصاحبه .

وإن جهل الحال ، فإن كان الكلبان متعلقان به : فهو بينهما .

وإن كان أحدهما متعلقاً به : فهو لصاحبه . وعلى من حكم له به اليمين .

وإن كان الكلبان ناحية . فقال المصنف وغيره : يقف الأمر حتى يصطلحا .  
وحكى احتمالاً بالقرعة . فمن قرع حلف . وهو قياس المذهب ، فيما إذا تداعيا

عينا ليست في يد أحد .

فعلى الأول : إن خيف فساده : بيع ، واصطلحا على ثمنه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَصَابَ سَهْمٌ أَحَدَهُمَا ﴾ يعني . المسلم والمجوسى ﴿ الْمَقْتَلِ  
دُونَ الْآخَرِ : فَالْحُكْمُ لَهُ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والمنفى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل : أن يحل .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

جزم به في الروضة ، كإسلامه بعد إرساله .

قال الشارح : ويجيء على قول الخرقى : أنه لا يباح . فإنه قال : إذا ذبح فأتى على المقاتل ، فلم تخرج الروح حتى وقعت في الماء : لم تؤكل .

فائدة : هل الاعتبار في حالة الصيد بأهلية الراعى . وفي سائر الشروط حال الرمي ، أو حال الإصابة ؟ فيه وجهان .

أمرهما : الاعتبار بحال الإصابة .

و به جزم القاضى<sup>١</sup> في خلافه في « كتاب الجنائيات » وأبو الخطاب في رهوس المسائل .

فلورى سهماً ، وهو محرم أو مرتد ، أو مجوسى . ثم وقع السهم بالصيد - وقد حل أو أسلم - حل أكله . ولو كان بالعكس : لم يحل .

العوجه الثاني : الاعتبار بحال الرمي .

قاله القاضى في « كتاب الصيد » .

وذكره في القاعدة التاسعة والعشرين بعد المائة .

قوله ﴿ وَإِنْ صَادَ الْمُسْلِمُ بِكَلْبِ الْمَجُوسِيِّ : حَلٌّ ﴾ ولم يكره .

وهو المذهب . ذكره أبو الخطاب ، وأبو الوفاء ، وابن الزاغونى .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

ونصره المصنف ، والشارح .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وصححه في النظم .

وعنه : لا يحل .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْسَلَهُ الْجُوسِيءُ ، فَزَجَرَهُ مُسْلِمٌ : لَمْ يَحِلَّ ﴾ .

هذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،  
والخلاصة ، والمغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : إن زاد عدوه : حل ، وإلا فلا .

قوله ﴿ الثَّانِي : الآلَةُ . وَهِيَ نَوْعَانِ : مُحَدَّدٌ . فَيُشْتَرَطُ لَهُ مَا يُشْتَرَطُ  
لِآلَةِ الذَّكَاءِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ جَرْحِهِ بِهِ . فَإِنْ قَتَلَهُ بِثِقَلِهِ : لَمْ يُبَحَّ ﴾ .

كشبكة ، وفخ وبندقة ، ولوشدخه . نقله اليموني ، ولو قطعت حلقومه  
ومريثه .

قوله ﴿ وَإِنْ صَادَ بِالْمِعْرَاضِ : أَكَلَ مَا قَتَلَ بِحَدِّهِ ، دُونَ عَرْضِهِ ﴾ .

إذا قتله بحده : أبيع بلا نزاع .

وإن قتله بعرضه : لم يبيع مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير

الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال في المستوعب ، والترغيب : ولم يجرحه ، لم يبيع .

فظاهر كلامهما : أنه إذا جرحه بعرضه يباح .

قال في الفروع : وهو ظاهر نصوصه .

قوله ﴿ وَإِنْ نَصَبَ مَنَاجِلَ ، أَوْ سَكَ كَيْنَ ، وَسَمِيَ عِنْدَ نَصَبِهَا

فَقَتَلَتْ صَيْدًا : أُبِيحَ ﴾ .

إذا سمى عند نصبها وقتلت صيداً ، فلا يخلو : إما أن يجرحه أولاً .

فإن جرحه : حل بلا نزاع أعلمه .

وإن لم يجرحه : لم يحل . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وهو ظاهر ما جزم به في المذهب ، والمصنف هنا ، وغيره .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يحل مطلقاً .

ويحتمله كلام المصنف هنا .

قال في الفروع : ويتوجه عليه حل ما قبلها .

تميم : حيث قلنا : يحل . فظاهره : ولو ارتد الناصب أو مات .

قال في الفروع : وهو كقولهم : إذا ارتد أو مات بين رميه وإصابته .

قوله ﴿ وَإِنْ قَتَلَ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ : لَمْ يَبِيحْ . إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ أَنْ

السَّمُّ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ ﴾ .

وكذا قال في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والبلغة ،

والحرر ، والمنفى ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وإدراك الغاية ،

والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقال في الفروع : وإن قتله بسهم فيه سم - قال جماعة : وظن أنه أعانه -

حرم .

ونقل ابن منصور : إذا علم أنه أعان : لم يأكل .

قال : وليس مثل هذا من كلام الإمام أحمد رحمه الله بمراد .

وفي الفصول : إذا رمى بسهم مسموم : لم يبيح . لعل السم أعان عليه . فهو

كما لو شارك السهم تفريق بالماء .

ومن أتى بلفظ الظن - كهداية ، والمذهب ، والمقنع ، والحرر ، وغيرهم -

فمراده : احتمال الموت . ولهذا علله من علله منهم - كالشيخ وغيره - باجتماع المبيح

والمحرم . كسهى مسلم ومجوسى .

وقالوا: فأما إن علم أن السم لم يعن على قتله، لسكون السم أوحى منه: فباح.  
ولو كان الظن بمراد لسان الأولى.

فأما إن لم يغلب على الظن أن السم أعان: فباح.  
ونظير هذا من كلامهم في شروط البيع: فإن رأياه ثم عقدا بعد ذلك بزمن  
لا يتغير فيه ظاهراً.

وقولهم: في العين المؤجرة: يغلب على الظن بقاء العين فيها. وقد سبق ذلك.  
وقال في الكافي، وغيره: إذا اجتمع في الصيد مبيح ومحرم - مثل أن يقتله  
بمثقل ومحدد، أو بسهم مسموم، أو بسهم مسلم ومجوسى، أو بسهم غير مسمى  
عليه، أو كلب مسلم وكلب مجوسى، أو غير مسمى عليه، أو غير معلم، أو اشتراكا  
في إرسال الجارحة عليه، أو وجد مع كلبه كلباً لا يعرف مرسله، أو لا يعرف حاله،  
أو مع سهمه سهماً كذلك: لم يبيح. واحتج بالخبر « وإن وجدت معه غيره: فلا  
تأكل »<sup>(١)</sup> وبأن الأصل الحظر. وإذا شككنا في المبيح: رد إلى أصله. انتهى.  
وقال في الترغيب: يحرم، ولو مع جرح موحٍ لا عمل للسم معه، لخوف  
التضرر به.

وكذا قال في الفصول، وقال: لأنامن أن السم تمكن من بدنه بجمرة  
الحياة فيقتل، أو يضر آكله. وهما حرام. وما يؤدي إليهما حرام. انتهى كلام  
صاحب الفروع، ونقله.

وقد قال في الخلاصة: فإن رى بسهم مسموم: لم يحل.

قوله ﴿ وَلَوْ رَمَاهُ فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهِ  
شَيْءٌ فَقَتَلَهُ : لَمْ يَحِلَّ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْجُرْحُ مُوَحِيًّا كَالذَّكَاءِ . فَهَلْ  
يَحِلُّ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

(١) متفق عليه من حديث عدى بن حاتم رضى الله عنه .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ،  
والرعيتين ، والحاويين ، ونهاية ابن رزين ، وتجريد العناية .

إمدهما : لا يجل . وهو المذهب .

صححه في التصحيح ، والنظم ، وخصال ابن البنا ، وشرح ابن رزين .

قال المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع : هذا الأشهر .

وهو الذي ذكره الخرق ، والشيرازي .

واختاره أبو بكر .

وجزم به في الكافي .

وجزم به في الوجيز في « باب الذكاة » .

وقدمه في الفروع ، وإدراك الغاية .

والثانية : يجل .

قال المصنف ، والشارح : وبه قال أكثر أصحابنا المتأخرين .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال الزركشي : وهو الصواب .

وصححه ابن عقيل في الفصول ، وصاحب تصحيح المحرر .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الوجيز في هذا الباب ، فناقض .

وتقدم نظير ذلك في أواخر « باب الذكاة » في قول المصنف « وإذا ذبح

الحيوان ثم غرق في ماء » .

وقال في الوجيز - فيما إذا رماه في الهواء ، فوقع في ماء ، أو تردى من جبل ،

أو وطئ عليه شيء - : لم يبيح إلا أن يكون الجرح موحياً ، فيباح .

وذكر في « باب الذكاة » إذا ذبح الحيوان ، ثم غرق في ماء ، أو وطئ عليه

ما يقتله مثله : حرم .

قال : وكذا في الصيد .

فالذى يظهر : أنه سها في ذلك . فإن الأصحاب سَوَّوْا بين المسألتين . ولا سيما  
وصاحب الوجيز يقول في - « باب الذكاة » - وكذا الصيد .

تنبيه : محل الخلاف إذا كان الماء أو التردى يقتله مثله . فلو لم يكن يقتله مثله :  
أبيح بلا نزاع .

فأثرة : قطع المصنف : أن الجرح إذا لم يكن موحياً ووقع في ماء : أنه لا يباح  
وهو صحيح . خشية أن الماء أعان على قتله .

ولا يحكم بنجاسة الماء لحسكنا على كل واحد بأصله .  
ذكره ابن عقيل في فصوله .  
قاله في القاعدة الخامسة عشر .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَاهُ فِي الْهَوَاءِ ، فَوَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ فَمَاتَ : حَلٌّ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب  
والخلاصة ، والهادى ، والبلغة ، والمحرم ، والرعايتين ، والحساويين ، والوجيز ،  
وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع .

وصححه في النظم .

وعنه : لا يحمل إلا إذا كان الجرح موحياً .

جزم به في الروضة .

قوله ﴿ وَإِنْ رَمَى صَيْدًا . فَنَابَ عَنْهُ ، ثُمَّ وَجَدَهُ مَيْتًا لَا أَمْرَ بِهِ غَيْرَ

سَهْمِهِ : حَلٌّ ﴾ .

وكذا لورماه على شجرة ، أو جبل ، فوقع على الأرض . هذا المذهب .

قال في الفروع : حل على الأصح .

قال المصنف ، والشارح : وهذا المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال ابن منبج في شرحه ، وغيره : هذا المذهب .

قال في القاعدة الثالثة عشر : هذا أصح الروايات .

قال الزركشى : هذا المشهور من الروايات .

واختيار الخرقى ، والقاضى ، والشريف ، وأبى الخطاب فى خلافهما ،

وأبى محمد ، وغيرهم .

وقال بعد ذلك : هذا المذهب .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادى ، والكافى ،

والمغنى ، والمحزر ، والنظم ، والشرح ، والرايعتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : إن كانت الجراحة موحية : حل . وإلا فلا .

وعنه : إن وجدته فى يومه : حل . وإلا فلا .

وعنه : إن وجدته فى مدة قريبة : حل . وإلا فلا .

وعنه : لا يحل مطلقاً .

ونقل ابن منصور : إن غاب نهراً : حل . وإن غاب ليلاً : لم يحل .

قال ابن عقيل ، وغيره : لأن الغالب من حال الليل تخطف الهوام .

قال الزركشى - وهى رواية خامسة - كراهة ماغاب مطلقاً .

فائدة : مثل ذلك فى الحسك : لو عقر الكلب الصيد ، ثم غاب عنه ، ثم وجدته

وحده . أما لو وجدته بقم كلبه ، أو وهو يعيث به ، أو وسهمه فيه : حل .

جزم به فى المحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاويين ، والوجيز ، وغيرهم .

تغية : قوله ﴿ وَإِنْ وَجَدَ بِهِ غَيْرَ أَثَرِ سَهْمِهِ - مِمَّا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ

أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ - : لَمْ يُبَحْ ﴾ .

نص عليه . وعليه الأصحاب .

قال في الفروع : ولم يقولوا : ظن ، كسهم مسموم .

قال : ويتوجه التسوية لعدم الفرق . وأن المراد بالظن الاحتمال .

فأثرة : لو غاب قبل عقره ، ثم وجدته وسهمه أو كلبه عليه . فقال في المنتخب :

الحكم كذلك .

وهو معنى ما في المغنى ، وغيره .

وقال في المنتخب أيضاً : وعنه : يحرم .

وذكرها في الفصول ، كما لو وجد سهمه أو كلبه ناحية .

قال في الفروع : كذا قال . وتبعه في الحرر .

وقال في الفروع : وفيه نظر ، على ما ذكره هو وغيره من التسوية بينها

و بين التي قبلها على الخلاف .

وظاهر رواية الأثرم وحنبل : حله .

وهو معنى ماجزم في الروضة .

قوله ﴿ وَإِنْ ضَرَبَهُ . فَأَبَانَ مِنْهُ عُضْوًا ، وَبَقِيَتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ :

لَمْ يُبَيِّحْ مَا أَبَانَ مِنْهُ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الفصول ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والهادى ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : إن ذكى : حل كبقيته .

قوله ﴿ وَإِنْ بَقِيَ مُعَلَّقًا بِجِلْدِهِ : حَلَّ ﴾ بلا نزاع .

﴿ وَإِنْ أَبَانَهُ ، وَمَاتَ فِي الْحَالِ : حَلَّ الْجَمِيعُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .  
وقدمه في الخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ،  
وغيرهم .

قال الزركشي : هو المشهور والمختار لعامة الأصحاب : أبي بكر ، والقاضي ،  
والشريف ، وأبي الخطاب ، والشيرازي ، وابن عقيل ، وابن البنا .  
وعنه : لا يباح ما أبان منه .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والخرقي .

نغية : قوله ﴿ وَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمُحَدَّدٍ : كَالْبُنْدُقِ ، وَالْحَجَرِ ، وَالْمِصْبِيِّ  
وَالشَّبَكَةِ ، وَالْفَخِّ : فَلَا يُبَاحُ مَا قُتِلَ بِهِ . لِأَنَّهُ وَقِيدٌ ﴾ .

قال الأصحاب : ولو شدخه . ونقله البيهقي .

ولو قطعت حلقومه ومريته .

ولو خرقة : لم يحل . نقله حرب .

فأما إن كان له حد - كصوان - فهو كالمعارض .

قاله في المغني ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

قوله ﴿ النَّوعُ الثَّانِي : الْجَارِحَةُ . فَيُبَاحُ مَا قَتَلْتَهُ إِذَا كَانَتْ مُعْلَمَةً .

إِلَّا الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَيْهِيمَ ﴾ .

فالأسود البهيم : هو الذي لا يبيض فيه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .  
وعليه أكثر الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال في الرعاية هنا : وهو مالا يبيض فيه في الأشهر .

قال المصنف ، وغيره : هو الذي لا يخالط لونه لون سواه .

وقال أيضا : لو كان بين عينيه نكتتان تخالفان لونه : لم يخرج بهما عن البهيم  
وأحكامه .

قال الشارح : هو الذى لا لون فيه سوى السواد .

وحكاه فى الرعاية ، والفروع قولاً غير الأول .

وعنه : إن كان بين عينيه بياض : لم يخرج بذلك عن كونه بهيما .

ويأتى كلامه فى المعنى .

واختاره المجد فى شرحه .

وصححه ابن تيميم .

وتقدم ذلك فى أواخر « باب صفة الصلاة » .

فأئرة : قوله ﴿ فَلَا يُبَاحُ صَيْدُهُ ﴾ .

نص عليه . لأنه شيطان . فهو العلة ، والسواد علامة ، كما يقال : إذا رأيت

صاحب السلاح فاقتله ، فإنه مرتد . فالعلة الردة .

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : أن صيده محرم مطلقاً . وعليه

الأصحاب . ونص عليه .

وقطع به أكثر الأصحاب .

وقدمه فى الفروع .

وهو من مقررات المذهب .

ونقل إسماعيل بن سعيد الكراهة .

وعنه : ومثله ما بين عينيه بياض .

جزم به المصنف فى المعنى .

واختاره المجد هنا ، كما تقدم .

ذكره فى الفروع .

وظاهر كلامه : أن ما بين عينيه بياض لا يسمى بهيما قولاً واحداً .

واسكن هل يلحق في الحكم به ، أولا ؟  
وكثير من الأصحاب يحكي الخلاف في البهيم : ويذكر الرواية الثانية كما تقدم .  
خاتمة : يحرم اقتناؤه قولاً واحداً .

قاله جماعة من الأصحاب للأمر بقتله .

قال في الفروع : فدل على وجوبه .

وذكره الشيخ هنا .

وذكر الأكثر إباحته ، يعني : إباحة قتله .

ونقل موسى بن سعيد : لا بأس عليه .

وقد قال الأصحاب : يحرم اقتناء الخنزير والانتفاع به . قال : ولم أجد أحداً  
صرح بوجوب قتله .

نقل أبو طالب : لا بأس .

ويؤخذ من كلام أبي الخطاب وغيره : أن الكلب العقور مثل الكلب

الأسود البهيم ، إلا في قطع الصلاة .

وهو متجه وأولى ، لقتله في الحرم .

قال في الغنية : يحرم تركه قولاً واحداً . ويجب قتله لدفع شره عن الناس .

ودعوى نسخ القتل مطلقاً ، إلا المؤذى : دعوى بلا برهان . ويقابله قتل الكلب .

انتهى . كلام صاحب الفروع .

وأما ما لا يباح اقتناؤه ولا أذى فيه ، فقال المصنف : لا يباح قتله .

وقيل : يكره فقط . اختاره المجد .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

وتقدم المباح من الكلاب في « باب الموصى به » .

قوله ﴿ وَالْجَوْرَاحُ نَوْعَانِ : مَا يَصِيدُ بِنَابِهِ ، كَالْكَلْبِ وَالْفَهْدِ ﴾ .  
كثير من الأصحاب اقتصر على ذكر هذين .

وزاد في الهداية ، والمذهب ، والترغيب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرايعتين ،  
والحاويين ، وغيرهم : النمر .

وظاهر تذكرة ابن عبدوس : وغير ذلك .

فتعليقه بثلاثة أشياء : أن يسترسل إذا أرسل ، وينزجر إذا زجر .

قال في المعنى : لافي وقت رؤية الصيد .

قال في الوجيز : بأن يسترسل ، إذا أرسل وينزجر إذا أزر ، لافي حال

مشاهدته للصيد

قوله ﴿ وَإِذَا أَمْسَكَ : لَمْ يَأْكُلْ . وَلَا يُعْتَبَرُ تَكَرُّرَ ذَلِكَ مِنْهُ ﴾ .  
وهو المذهب . اختاره الشريف أبو جعفر ، وغيره .

وجزم به في الهداية ، والخلاف له ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،

والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والشرح ، والرايعتين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يعتبر التكرار .

وهو ظاهر ما قطع به في الحاويين .

فعلى هذا : هل يعتبر تكراره ثلاثاً . فيباح في الرابعة ؟ وهو الصحيح .

اختاره المصنف في المعنى ، والشارح ، والقاضي ، وغيرهم .

وقدمه في النظم ، والفروع .

أو يكفي التكرار مرتين ، فيباح في الثالثة ؟

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . فإنه قال : ويعتبر تكراره منه .

وأطلقهما في الحاويين .

أو المرجع في ذلك إلى العرف من غير تقدير بمرّة أو مرّات ؟  
وهو قول ابن البنا في الخصال فيه ثلاثة أقوال .  
وأطلقهن الزركشى .

وقال المصنف في المغنى : لا أحسب هذه الخصال تعتبر في غير الكلاب . فإنه  
الذى يجيب صاحبه إذا دعاه ، وينزجر إذا زجره . والفهد لا يجيب داعياً . وإن  
عد متعلماً ، فيكون التعليم في حقه : ترك الأكل خاصة ، أو ما يعده به أهل  
العرف معلماً .

ولم يذكر الأدمى البغدادي في منتخبه : ترك الأكل .  
قوله ﴿ فَإِنَّ أَكْلَ بَعْدَ تَعْلِيمِهِ : لَمْ يَحْرَمَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَيْدِهِ ﴾ .  
هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .  
قال في المحرر ، والنظم ، والفروع : لم يحرم على الأصح .  
قال في القاعدة السادسة : لا يحرم . على الصحيح .  
وجزم به في المغنى ، والكافي ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك  
الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، وغيرهم .

وعنه : يحرم . واختاره بعضهم .

قلت : وهو بعيد .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاويين . وحكيها وجهين .

قوله ﴿ وَلَمْ يُبَحَّ مَا أَكَلَ مِنْهُ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ وهو

المذهب .

قال في الفروع : فالمذهب يحرم .

قال في المغنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، وغيرهم : هذا الأصح .

قال في الكافي : هذا أولى .

قال في الرعايتين ، والحاويين : حرم على الأصح .

قال الزركشى : هذا المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

والرواية الأخرى : يحل مع السكراةة .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر .

وعنه : يباح .

وقيل : يحرم إذا أكل منه حين الصيد .

جزم به ابن عقيل .

وقيل : يحرم إذا أكل منه قبل مضيه .

فأمرتان

إهداهما : لو شرب من دمه : لم يحرم . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقال في الانتصار : من دمه الذى جرى .

الثانية : لا يخرج بأكله عن كونه معلما . على الصحيح من المذهب .

وفيه احتمال : لا يبقى معلما بأكله .

ويحتمله كلام الخرقى .

قوله ﴿ وَالثَّانِي : ذُو الْمَخَلَبِ ، كَالْبَازِي وَالصَّقْرِ وَالْمُقَابِ وَالشَّاهِينِ .

فَتَعْلِيمُهُ بِأَنْ يَسْتَرْسِلَ إِذَا أُرْسِلَ ، وَيُجِيبَ إِذَا دُعِيَ ، وَلَا يُعْتَبَرُ تَرْكُ

الْأَكْلِ ﴾ بلا نزاع .

قال في الرعاية : يحل الصيد بكل حيوان معلم .

قوله ﴿ وَلَا بُدَّ أَنْ يَجْرَحَ الصَّيْدَ . فَإِنْ قَتَلَهُ بِصَدْمَتِهِ ، أَوْ خَنَقَهُ :

لَمْ يُبَيِّحْ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .  
وجزم به القاضي في الجامع ، والشريف أبو جعفر ، والشيرازي ، والمصنف  
في المنقذ ، وصاحب البلغة ، والوجيز ، وغيرهم .  
واختاره ابن عبدوس فيهما .  
وجزم به في النظم في الصدم .  
وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والشرح ،  
والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .  
قال في الخلاصة : لم يحل في الأصح .  
وقال ابن حامد : يباح .  
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .  
واختاره أبو محمد الجوزي .  
وهو ظاهر كلام الخرق .  
وأطلقهما في المحرر .  
وأطلقهما في النظم في الخنق .  
قوله ﴿ وَمَا أَصَابَ فَمُ الْكَلْبِ : هَلْ يَجِبُ غَسَلُهُ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
وهما روايتان .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمنقذ ، والمحرم ، والشرح ،  
والفروع ، وغيرهم .  
أمرهما : يجب غسله . وهو المذهب .  
صححه في النظم .  
وقدمه في الكافي والرعايتين ، والحاويين ، والخلاصة .  
والوجه الثاني : لا يجب غسله ، بل يعفى عنه .

صححه في التصحيح ، وتصحيح الحرر .

وجزم به في الوجيز .

قلت : فيعابى بها .

قوله ﴿ فَإِنْ اسْتَرْسَلَ الْكَلْبُ ، أَوْ غَيْرُهُ بِنَفْسِهِ : لَمْ يُبَيِّحْ صَيْدَهُ ، وَإِنْ زَجَرَهُ ﴾ .

هذا المذهب ، رواية واحدة ، عند أكثر الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقال ابن عقيل : إن استرسل بنفسه ، فزجره : فروايتان .

وقال في الروضة : إذا استرسل الطائر بنفسه ، فصاد وقتل : حل أكله منه

أولا ، بخلاف الكلب .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَزِيدَ فِي عَدْوِهِ بِزَجَرِهِ : فَيَحِلُّ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وتقدم كلام ابن عقيل : إذا استرسل بنفسه فزجره .

قوله ﴿ وَإِنْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ ، أَوْ سَهْمَهُ إِلَى هَدَفٍ . فَقَتَلَ صَيْدًا ،

أَوْ أَرْسَلَهُ يُرِيدُ الصَّيْدَ ، وَلَا يَرَى صَيْدًا : لَمْ يَحِلَّ صَيْدُهُ إِذَا قَتَلَهُ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والحرر ،

والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وقيل : يحل .

وهو احتمال في الهداية .

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى حَجْرًا يَظُنُّهُ صَيْدًا . فَأَصَابَ صَيْدًا : لَمْ يَحِلَّ ﴾ .

وهو أحد الوجهين .

جزم به في الوجيز . ومنتخب الأدمى البغدادي .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والشرح ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .

ويحتمل أن يحل .

وهو لأبي الخطاب في الهداية .

واختاره المصنف ، والناظم .

وأطلقهما في المحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع .

فأُمره : لورمى ماظنه ، أو علمه : غير صيد . فأصاب صيداً : لم يحل . على

الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقدمه في الفروع ، والزرکشی .

وقيل : يحل . وهو احتمال في الكافي .

وقال في الترغيب : إن ظنه آدمياً ، أو صيداً محرماً : لم يبيح .

قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ ، أَوْ رَمَى صَيْدًا . فَقَتَلَ

جَمَاعَةً : حَلَّ الْجَمِيعِ ﴾ .

بلا نزاع أعلمه .

لكن لو أرسل كلبه إلى صيد ، فصاد غيره . فالصحيح من المذهب : أنه

يحل . ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع ، والمذهب : إنه يحل .

وفي مختصر ابن رزين : يحرم ما قتلته الكلب لا السهم .

تنبيه : قوله ﴿وَإِنْ رَمَى صَيْدًا فَأَمْتَهُ ﴾ .

ملكه بلا نزاع أعلمه .

وتقدم في أول الباب ما إذا رماه بعده آخر ، أو رماه هو أيضاً وأحكامهما .  
قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهُ ، فَدَخَلَ خِيْمَةَ إِنْسَانٍ ، فَأَخَذَهُ : فَهُوَ لَأَخِيذِهِ ﴾  
فظاهره : أنه لا يملكه من دخل في خيمته إلا بأخذه .

وهو أحد الوجوه ، والمذهب منهما .

وهو ظاهر ما جزم به في المنفى ، والشرح ، والوجيز ، والنظم .

وقيل : يملكه بمجرد دخول الخيمة .

قال في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة : فهو لصاحب الخيمة .  
وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاويين .

قال في تصحيح المحرر : هذا المذهب .

وأطلقهما في الفروع .

وقال في الترغيب : إن دخل الصيد داره ، فأغلق بابه ، أو دخل برجه فسد

المنافذ ، أو حصلت سمكة في بركته فسد مجرى الماء ، فقيل : يملكه .

وقيل : إن سهل تناوله منه ، وإلا فكتحجير للإحياء .

قال في الفروع : ويحتمل اعتبار قصد التملك بخلق وسد .

والظاهر : أن هذا الاحتمال من كلام صاحب الترغيب .

فعلی الأول : ما بينه الناس من الأبرجة فيعشش بها الطيور يملكون

الفراخ ، إلا أن تكون الأمهات مملوكة فهي لأربابها . نص عليه .

فأمرناه

إمراًهما : مثل هذه المسألة : لو دخلت ظبية داره ، فأغلق بابه وجهلها ، أو لم

يقصد تملكها .

ومثلها أيضاً : إحياء أرض بها كنز . قاله في الفروع .

الثانية: قوله ﴿وَلَوْ وَقَعَ فِي شَبَكْتِهِ صَيْدٌ. فَفَرَقَهَا وَذَهَبَ بِهَا ،  
فَصَادَهُ آخَرَ: فَهُوَ لِلثَّانِي﴾ .

بلا نزاع ، ونص عليه .

قوله ﴿وَإِنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ ، فَوَثَبَتْ سَمَكَةٌ ، فَوَقَعَتْ فِي حِجْرِهِ :  
فَهِيَ لَهُ دُونَ صَاحِبِ السَّفِينَةِ﴾ .

هذا المذهب ، كمن فتح حجره للأخذ .

جزم به الخرقى ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والمهادى ، والشرح ، وشرح ابن رزين ،  
والوجيز ، والنور ، والمنتخب ، وشرح ابن منجا ، وتذكرة ابن عيوس ، وغيرهم .  
وقدمه فى الحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، وغيرهم .

وقيل : لا يملكها إلا بأخذها . فهى قبله مباحة .

وأطلقهما فى الفروع .

وقال المصنف ، والشارح أيضاً : إن كانت وثبت بفعل إنسان لقصد الصيد

فهى للصائد ، دون من وقعت فى حجره . وقطعاه ، وبالأول أيضاً .

### فائده

إهداهما : لو وقعت السمكة فى السفينة : فهى لصاحب السفينة . ذكره ابن

أبى موسى .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

واقصر عليه المصنف ، والشارح .

قال الزركشى : وقياس القول الآخر : أنها تكون قبل الأخذ على الإباحة .

وهو كما قال .

الثانية: قوله ﴿وَإِنْ صَنَّعَ بَرَكَةً﴾، لِيَصِيدَ بِهَا السَّمَكَ ، فَمَا حَصَلَ فِيهَا: مَلِكَةٌ ﴿ .

بلا نزاع أعلمه . ونص عليه .

وكذا لو نصب خيمة لتلك . أو فتح حجره للأخذ . أو نصب شبكة . أو شركا . نص عليه . أو فخا . أو منجلا . أو حبسه جارح له . أو بالجانة لضيق لايفلت منه .

قوله ﴿وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا ذَلِكَ : لَمْ يَمْلِكْهُ﴾ بلا نزاع .  
قوله ﴿وَكَذَلِكَ إِنْ حَصَلَ فِي أَرْضِهِ سَمَكٌ ، أَوْ عَشَّشَ فِيهَا طَائِرٌ : لَمْ يَمْلِكْهُ ، وَلِغَيْرِهِ أَخْذُهُ﴾ .

هذا المذهب .

قال في الرعاية الكبرى : ولغيره أخذه . على الأصح .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصفري ، والحاويين ، والوجيز ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .  
وقدمه في الفروع .

ونقل صالح ، وحنبل - فيمن صاد من نخلة بدار قوم - فهو له . فإن رماه ببندقية ، فوقع فيها : فهو لأهلها .

قال في الفروع : كذا قال الإمام أحمد رحمه الله .

وقال في الترغيب : ظاهر كلامه : يملكه بالتوكل ، ويملك الفراخ .

ونقل صالح - فيمن صاد من نخلة بدار قوم - هو للصيد .

فخرج في المسألة وجهان . أحدهما : يملكه . وإنما لم يضمه في الأولية في

الإحرام ، لأنه لم يوجد منه فعل يوجب ضمانا . لأنه مملوكه .

وكذا قال في عيون المسائل : من رمى صيداً على شجرة في دار قوم ، فحمل نفسه ، فسقط خارج الدار : فهو له . وإن سقط في دارهم : فهو لهم . لأنه حرمة لهم . وقال في الرعاية : غيره أخذه . على الأصح . والمنصوص : أنه للوَجْر .

وذكر أبو المعالي : إن عَشَشَ بأرضه نحل ملكه . لأنها معدة لذلك . وفي منتخب الأدمى البغدادي : إلا أن يعد حجره وبركته وأرضه له . وسبق كلامهم في زكاة ما يأخذه من المباح ، أو من أرضه . وقلنا : لا يملكه - أنه يزيه . اكتفاء بملكه وقت الأخذ ، كالعسل . قال في الفروع : وهو كالصريح في أن النحل لا يملك بملك الأرض . وإلا لملك العسل .

ولهذا قال في الرعاية في الزكاة : وسواء أخذه من أرض موات ، أو مملوكة . أو لغيره .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ صَيْدُ السَّمَكِ بِالنَّجَاسَةِ ﴾ .

هذا إحدى الروايتين . واختاره أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

قال الزركشي : هذا المشهور .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والهادي ، والمنعني ، والشرح ، والنظم ، ومنتخب الأدمى ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاويين .

وعنه : يحرم . وهو المذهب ، على ما اصطالحناه .

نقله الأكثر عن الإمام أحمد رحمه الله .

وقدمه في الفروع .

وقال في المبهم : في الصيد بالنجاسة وبمحرم : روايتان .

### فوائد

الأولى : لو منعه الماء حتى صاده : حل أكله . نقله أبو داود .

وقال في الرعابة : ويحرم .

ونقل حنبل : لا يصاد الحمام إلا أن يكون وحشياً .

الثانية : تحمل الطريدة . وهى الصيد بين قوم يأخذونه قطعاً . وكذلك

الناد . ونص عليه .

ويكره الصيد من وكره .

ولا يكره الصيد بليل . ولا صيد فرخ من وكره . ولا بما يسكر . نص على

ذلك .

وظاهر رواية ابن القاسم : لا يكره الصيد من وكره .

وأطلق في الترغيب وغيره : كراهته .

وفي مختصر ابن رزين : يكره الصيد ليلاً .

الثالثة : لا بأس بشبكة ، وفخ ، ودبق .

قال الإمام أحمد رحمه الله : وكل حيلة .

وذكر جماعة : يكره بمنقل ، كبندق .

وكذا كره الشيخ تقي الدين رحمه الله الرمي بالبندق مطلقاً . انتهى عثمان بن

عفان رضى الله عنه .

ونقل ابن منصور وغيره : لا بأس ببيع البندق . ويرمى بها الصيد ، لالعبث .

وأطلق ابن هبيرة : أنه معصية .

**قوله** ﴿ وَإِذَا أَرْسَلْنَا صَيْدًا ، وَقَالَ : أَعْتَقْتُكَ ، لَمْ يَزَلْ مِلْكُهُ عَنْهُ ﴾

هذا المذهب بلا ريب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال المصنف ، والشارح : ظاهر المذهب لا يزول ملكه عنه . قاله أصحابنا .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والوجيز ، ومقتخب الأدمى ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

ويحتمل أن يزول ملكه عنه . وإليه ميل الشارح .

وقال ابن عقيل : ولا يجوز « أعتقتك » في حيوان ما كول . لأنه فعل الجاهلية

فعل المذهب : لو اصطاد صيداً ، فوجد عليه علامة - مثل قلادة في عنقه ، أو  
وجد في أذنه قطعاً - لم يملكه . لأن الذي صاده أولاً يملكه .

وكذلك إن وجد طائراً مقصوص الجناح ويكون لقطة .

قوله ﴿ الرَّابِعُ : التَّسْمِيَةُ عِنْدَ إِرْسَالِ السَّهْمِ ، أَوْ الْجَارِحَةِ . فَإِنْ

تَرَكَهَا : لَمْ يُبَيْحَ . سِوَاهُ تَرَكَهَا عَمْدًا ، أَوْ سَهْوًا . فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ﴾ .  
وهو المذهب .

قال الزركشي : هذا المشهور ، والمختار للأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ونظم المفردات .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والكافي ، والبلغة ، والمحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاويين ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : إن نسيها على السهم : أبيع . وإن نسيها على الجارحة : لم يبيع .

وعنه : تشتط مع الذكردون السهو .

وذكره ابن جرير إجماعاً نقلها . حنبل .

قال الخلال : سهى حنبل في نقله .

وعنه : تشتط التسمية من مسلم لا من كافر .

ونقل حنبل عكسها .

وعنه : أن التسمية سنة .

### فأمرتا

إحداهما : لا يشترط أن يسمى بالعربية على الصحيح من المذهب .

وعنه : يشترط إن كان يحسنها .

وذكر بعض الحنفية خلافه إجماعا .

وتقدم نظير ذلك في الذكاة .

الثانية : لو سمي على صيد ، فأصاب غيره : حل .

وإن سمي على سهم ، ثم ألقاه ، وأخذ غيره فرمى به : لم يبيح .

قاله المصنف في المعنى ، والشرح ، وقدماه .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

ويحتمل أن يباح ، قياسا على ما لو سمي على سكين . ثم ألقاها وأخذ غيرها .

تنبيه : قوله « عند إرسال السهم أو الجارحة » هذا بلا نزاع .

ولا يضر التقدم اليسير ، كالتقدم في العبادات .

وكذلك التأخير اليسير على إطلاق الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به أبو بكر في التنبيه .

وكذلك في التأخير الكثير بشرط أن يزجره فينزجر ، كما دل عليه كلام

الإمام أحمد رحمه الله .

وقاله المصنف ، والشارح ، والشيرازي ، وغيرهم .

وكان الفراغ من طبع هذا الجزء « العاشر من الإنصاف » وتصحيحه وتحقيقه على هذه الصفة قدر الجهد والطاقة - بمطبعة السنة المحمدية - ولم آل - يعلم الله - جهداً ، ولم أذخر وسعاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وكفى بالله شهيداً وولياً ونصيراً .

ويتلوه بمشيئة الله تعالى وحسن توفيقه ومعونته الجزء الحادى عشر .

وأوله « كتاب الأيمان »

والله المستول وحده حسن الجزاء ، وخير المثوبة من عظيم فضله ، وواسع كرمه ، فإنه نعم المولى ونعم النصير .

وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه ، وخاتم رسله محمد وعلى آله أجمعين ، والله أرجو أن يجعلنا من آل هذا الرسول وحزبه المفلقين فى الدنيا والآخرة .

وكتبه الفقير إلى عفو الله ورحمته ومغفرته

محمد عبد النبي

القاهرة فى } يوم السبت ٢٦ من شهر رجب الحرام سنة ١٣٧٧ هـ  
الموافق ١٥ من شهر فبراير سنة ١٩٥٨ م